

مجلة دار النيابة تنشر لأول مرة

نص مشروع دستوري اقترحه منذ 1906 الحاج علي زنيير السلاوي

صدر مؤخرا العدد الرابع من مجلة دار النيابة (خريف 1984). وقد جاء هذا العدد حافلا بابحاث ودراسات مختلفة، شارك فيها باحثون واساتذة جامعيون. كما تضمن العدد مادة واسعة من الوثائق الغميسة تتعلق بتاريخ المغرب .

من بين الدراسات والبحاث نجد ما يلي :

- «الشريف الادريسي» «للاستاذ العلامة عبد الله كنون : في البداية، اعطى الاستاذ نظرة موجزة عن حياة الشريف الادريسي، وتعرض بعد ذلك لرحلته التي قادته الى شتى الاقطار، الى الاندلس، وافريقيا الشمالية، ومصر، والشام، واوروبا.. وهي الرحلة التي افاد منها الرحالة ايما افادة، «لاسيما فيما ظهر فيه نبوغه في علم الجغرافية وعلم النباتات، والتي تميز فيهما حتى اصبح من اعلامها المشاهير». ثم تعرض الاستاذ الى اقامة الشريف الادريسي بجزيرة صقلية، حيث عاش في اكناف روجار الثاني، وحيث تفتت مواهبه العلمية، وقام بعمله الخالد الذي عرف به في التاريخ، والمتمثل في كتابه «نزهة المشتاق في اختراق الافاق». وقد بين الاستاذ الباحث الطرق التي اتبعها الادريسي في انجاز عمله، من ذلك مشروع خارطة العالم التي وضعها والتي اثبت فيها مواقع البلدان، مقارنة ما عنده من معلومات بما قرره المؤلفون في هذا العلم «مما جعله يصادف الصواب، ولا يختلف عما

حققه العلماء المعاصرون في درجات العرض الا بفارق يسيرة»

- «مشروع دستوري يقترحه الحاج علي زنيير السلاوي وينشر للمرة الاولى» للاستاذ محمد المنوني : يقدم لنا الاستاذ المنوني في هذه المساهمة الثمينة مشروعا يعد نموذجا للمشاريع الاصلاحية التي كان يتقدم بها المفكرون المغاربة من طلائع الحركة الوطنية في بداية القرن العشرين، وذلك في اطار محاولة انقاذ البلاد من الهيمنة الاستعمارية التي تآكدت خطورتها خاصة بعد مؤتمر الجزيرة الخضراء. والمشروع عبارة عن دستور لم يسبق نشره، اقترحه الحاج علي زنيير (من مواليد مدينة سلا) على السلطان المولى عبد العزيز في غضون 1906. وقد اعطى الباحث في البداية نبذة مختصرة عن حياة الكاتب، ثم اثبت النص الكامل للمشروع بعد ما مهد له بدراسة تحليلية مختصرة. ومن هذه الخلاصة، نقطف الفقرات التالية :

«يصنف المترجم مشروعه في ثلاث نقط تفسيرية : - تحليل مدلول كلمة الاستقلال - مفهوم الاحتلال - لائحة الاصلاحات المقترحة. وبمناسبة كلمة الاستقلال، يقارن المؤلف بين مدلولها وواقع الامة المغربية ليؤنتج ان المغرب يزال فانونيا في

حالة استقلال. ولتدليل هذا الاستقلال، يستلفت الكاتب نظر العاهل المغربي الى الترتيب في المصادقة على لائحة المؤتمر، ويقترح تأليف لجنة تنتخب من عيون منتوري الامة لتقوم بفحص لائحة الاصلاحات». وينتقل الكاتب بعد هذا الى تحليل كلمة الاحتلال، حيث ينادي «بلزوم اتخاذ كل الوسائل للقضاء على مقدمات الاحتلال، مع العمل على انتهاز سياسة قوية ازاء الرعية والتيقظ للاخذ بالاحتياطات للكوارث الطارئة» وبعد هذا، تأتي النقطة الثالثة من المشروع، وهي تعرض لائحة الاصلاحات المقترحة في واحد وثلاثين فصلا، حيث جاءت كرد فعل وطني في موازاة مقررات مؤتمر الجزيرة، فتناولت المذكورة النظام النيابي، وشعارات الدولة وانظمة الحكم .

- «ردود الفعل المغربية امام الاحتلال الاسباني والفرنسي» للأستاذ جرمان عياش - تعد هذه المساهمة احدث بحث قام به الاستاذ جرمان عياش، وقد شكلت نص المداخلة التي تقدم بها في اللقاء الثقافي الذي نظم بتونس في ايام 29، 30، 31 ماي 1981، حول موضوع «تاريخ الحركة الوطنية». استهل الباحث هذه المساهمة بالتنكير بوجود تراث فضالي ضد الغزاة ترجع جذوره الى فجر القرن الخامس عشر، ذلك النضال الذي ترك بصماته داخل البلاد، وكان من اثره ظهور شعور وطني قوي بين السكان اصبح

يتحكم حتى في اشكال الحياة السياسية. فبالنسبة لمن يأخذ هذا العامل بعين الاعتبار، يقول جرمان عياش «فانه لا يبقى وجه للاستغراب عند معاينة ما تميز به رد الفعل المغربي من قوة وفعالية، تجاه عودة الغزو الاوروبي المتربص بالبلاد، والذي ظهر فجأة في القرن الماضي وبداية القرن العشرين». بعد ذلك، يشير الاستاذ عياش الى الضغط العسكري على المغرب (معركة ايسلي وتطوان)، ثم الى الضغط الاقتصادي (معاهدة 1856)، كما يتعرض الى احتلال توات، ووجدة والشاوية، والى الظروف التي تم فيها الاعلان عن الحماية. وخلال ذلك، يبرز الاستاذ اهمية رد الفعل المغربي (مقاومة القبائل - الحركة الحفيظية - حركة الهية - المقاومة الريفية). وفي الاخير يثير الباحث بعض الملاحظات والتساؤلات التي تدعو الى ضرورة مراجعة الصورة التقليدية التي شوهت تاريخ المغرب .

- «حركة تهريب الاسلحة و«الفوضى» في مغرب ما قبل الاستعمار (1844-1912)»، للاستاذ محمد كنيب : يطرح الباحث في البداية ابعاد مشكل تهريب

الاسلحة في مغرب القرن 19 وبداية القرن العشرين، هذا المشكل الذي الحق مساسا خطيرا بالسيادة الوطنية، وادى الى انعكاسات سلبية على مالية

المخزن، كما ساهم بنصيب لا يستهان به في خلق الفوضى في البلاد وإرباك المخزن، بل واثار حتى قلق بعض الدول الاوروبية التي كانت مع ذلك هي المسؤولة عن استفحاله. ويحاول الباحث توضيح

عوامل استثناء هذا الداء، فيثير الانتباه الى ان الضغط الامبريالي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عجل بانفتاح البلاد على التجارة البحرية، ومن ثم فتح الافاق امام اصحاب الشركات الاوروبية

والمغامرين لتحقيق الارباح ولو بطرق غير مشروعة. وحيث ان طلبات المخزن المتعلقة بالاسلحة كانت محدودة، على الرغم من الحاجيات الضخمة التي كان

يتطلبها تحديث جيشه، فان اصحاب الشركات الاجنبية والمستوطنين الاجانب في المغرب اخذوا يعقدون الصفقات المباشرة مع السكان، خاصة مع القبائل

المتمردة، سعيا وراء مزيد من الارباح. وقد ساعدتهم على ذلك عدة عوامل، يذكر منها الاستاذ كنيب ما يلي :

- اختلال موازين القوة على حساب المغرب .
- عدم توفر المخزن على الوسائل اللازمة لمراقبة

المياه المغربية بشكل فعال، مما ساعد على تسرب
الاسلحة المستوردة من هامبرغ، وأنغرس، وليبيج،
وملقا، اما بطرق مباشرة او عن طريق جبل طارق
وسبتة ومليلة .

— جزاة المهربين وبراعتهم حيث كانوا يمارسون
نشاطهم ليس فحسب في جنح الظلام، بل حتى في
واضحة النهار، وفي شتى المراكز الشاطئية (حجرة
نكور، بادس، رأس الماء، طنجة، العرائش، الصويرة،
الشواطئ الصحراوية) ..

— الحصانة التي كان يتمتع بها المهربون بمقتضى
نظام الامتيازات، والتي امتدت الى شركائهم المغاربة
عن طريق الحماية القنصلية. فخوفا من اثاره المشاكل
مع البعثات الدبلوماسية، كان كثير من الامناء والقياد
يغضون الطرف، هذا اذا لم يكونوا من المتواطئين .

بعد ذلك، يتعرض الباحث للمحاولات التي بذلها
المخزن للحد من المشكل (اصدار عقوبات ضد
الامناء والقياد المتواطئين، اقامة مراكز للحراسة،

اشتراء السفن لتعزيز المراقبة كسفينة الحسنى وسيدى
التركي). الا ان اهم سلاح استعمله المخزن هو
السلاح الدبلوماسي، ببذل المساعي المتوالية لدى الهيئة
الدبلوماسية بطنجة. ويرى الباحث ان هذه المحاولات

الآخيرة، أعطت بعض ثمارها خاصة بعد أن بدأت الدول الأوروبية تتخوف هي نفسها من انتشار

الأسلحة في بلد كانت تسعى إلى احتلاله. ومن ثم فقد نص مؤتمر الجزيرة الخضراء على مكافحة التهريب. مع ذلك، لاحظ الباحث أن هذا الإجراء ظل عديم المفعول، فبين كيف أن سلطات مليلية كانت تغض

الطرف أمام إفراغ الأسلحة والذخائر في مختلف الشواطئ لصالح بوحمارة، كما بين كيف كانت سلطات منطقة وهران تقدم المساعدات لهذا الدعي في ميدان التسلح.

وفي الخاتمة، استخلص محمد كنيب أن حركة التهريب أدت إلى استفحال ظاهرة اللصوصية، وانتشار عدم الأمن، وخلق مراكز للتمرد والعصيان، مما استنزف المخزن عسكريا وماليا..

«حول ماهية الحركة الوطنية بمنطقة النفوذ الإسباني سابقا بالمغرب» للاستاذ عبد المجيد بن جلون: يثير الباحث في هذه المساهمة قضايا

منهجية، تناول فيها إشكالية الحركة الوطنية، فذكر أن تعريف الوطنية في أية بلاد عربية ينبغى المستعمر بكله عليها وتشهد تحولات في شتى الميادين، ليس بالأمر السهل، لأنه يتطلب الإحاطة بالقوى العميقة

التي شكلت القاعدة لهذه الحركة. فإذا كان التعريف البرهاني لا يطرح مشاكل تذكر، فإنه يصبح معقدا عندما يتعلق الأمر بمعرفة الدوافع السياسية

والاقتصادية. وحاول الباحث أن يجد تعريفا للحركة التي يدرسها استنادا إلى التحديد الذي جاء به بعض الباحثين بصدد البلدان التي توجد في وضعية سابقة

لوجود وطنية مستقلة قانونيا. فقال أن الوطنية المغربية سواء في الشمال أو الجنوب هي تعبير عن إرادة جياشة لامة فقدت سيادتها وقررت الكفاح دفاعا عن هويتها العربية والإسلامية ومن أجل استرجاع

استقلالها الوطني. وذلك في مسيرة اتسمت في بدايتها بنزعة أصلحية. وبخصوص السؤال عن معرفة العناصر الاجتماعية الفاعلة في الحركة، فقد رأى الباحث أن المفهوم الطبقي عديم التأثير، لأن الحركة

لم تكن احتكارا في يد هذه الطبقة أو تلك، بل كانت تحالفا ضم جميع الفئات الاجتماعية. وفي هذا السياق، تعرض الباحث لنظرية لينين الذي يميز بصدد الحركة الوطنية بين مرحلتين من مراحل الرأسمالية، المرحلة

لم تكن احتكاراً في يد هذه الطبقة أو تلك، بل كانت تحالفاً ضم جميع الفئات الاجتماعية. وفي هذا السياق، تعرض الباحث لنظرية لينين الذي يميز بصدد الحركة الوطنية بين مرحلتين من مراحل الرأسمالية، المرحلة

التي انهارت فيها الفيودالية والملكية المطلقة، والتي شهدت تأسيس دولة ديموقراطية وقيام مجتمع برجوازي جر جميع الطبقات الى المشاركة في الحياة

السياسية، ثم المرحلة التي اكتمل فيها تأسيس الدولة الرأسمالية واحتدمت فيها الصراعات بين البروليتارية والبرجوازية. وقد رأى عبد المجيد بن جلون ان هذه

النظرية وان كانت لا تنطبق الا على اوروبا الغربية، فانها مع ذلك تسلط الضوء على فهم الحركة الوطنية في شمال المملكة باعتبار ان هذه الحركة قادتها طبقة برجوازية جنينية .

- «حول القبالة في اسبانيا المسلمة» للاستاذين احمد الخنبوبي ومحمد حمام» يعالج الباحثان مسألة القبالة في اسبانيا المسلمة في العصر الوسيط وذلك اعتماداً على فقه النوازل. فحاولا في البداية تحديد

مفهوم القبالة (وهي ضريبة تفرض على استغلال الاراضي، وعلى البضائع في الاسواق، كما تفرض مقابل استغلال المرافق العمومية)، ثم بينا كيفية ادائها وجبايتها، والظروف التي استدعت استحداثها، وموقف العلماء منها. وفي الاخير اثبتا النص المترجم في الموضوع للفقهاء ابن سهل .

- «المجلس الصحي الدولي بالمغرب والمخزن وكارثة 1878» لمحمد الامين البزاز - يثير الباحث

الانتباه في البداية الى ان الهيئة الدبلوماسية المعتمدة سابقا بطنجة (القرن 19 بداية القرن 20) كانت قد

تمكنت منذ 1840 من تأسيس مجلس يتكون اعضاؤه من رؤساء البعثات الدبلوماسية انفسهم، وتنحصر وظيفته في اتخاذ الاجراءات الوقائية ضد السفن الموبوءة القادمة الى الشواطىء المغربية، بحيث ان

هذه الوظيفة لم تكن تشمل الجانب القاري. مع ذلك، يقول الباحث، فقد كان المجلس يتجاوز اختصاصاته المحدودة، ويتدخل حتى فى الشؤون الصحية القارية.

ولتجسيد ذلك، يقدم لنا الباحث مثال تدخله بمناسبة الكارثة الطبيعية التى امت بالمغرب سنة 1878.

فحدد في البداية مظاهر هذه الكارثة، ثم تتبع مراحل تدخل المجلس الصحي سواء في ميدان ضمان الامن

او مكافحة المجاعة او تنظيم الوقاية الصحية. وابرز في الاخير ردود فعل المخزن والسكان، مقدما خلال السياق وثائق متنوعة في الموضوع .

. «وثائق عن الفتان بوحمارة» للاستاذ عبد

العزیز التسماني خلوq - «شهد المغرب اواخر القرن الماضي وبداية القرن العشرين ظهور شخصيات قوية

في الاطراف والجهات الهامشية، اخذت على عاتقها مهمة تحريض القبائل ضد السلطة المركزية تحقيقا لطموحاتها الشخصية، مساهمة بذلك في نفس استقلال البلاد والتعجيل بخرابها. ويأتي الجيلالي

الزرهوني المعروف ببو حمارة في مقدمة المغامرين نظرا لخطورة فتنته، وامتدادها في الزمان والمكان، ولانها لم تكن داخلية محضة، وانما حركت كذلك من طرف عناصر خارجية تحقيقا لاهداف الغزو». بهذه الكلمات، استهل الباحث مساهمته هاته، قبل ان ينتقل

الى اعطاء نظرة تركيبية عن فتنة بو حمارة ليستنتج في اعقابها انها «تشكل ظاهرة جديدة في تاريخ الثورات التى عرفها المغرب، حيث انها امتدت في المكان

وشملت اطارا جغرافيا واسعا، كما امتدت في الزمان من 1902 الى 1909، وذلك لتوفرها على الاسلحة العصرية التي كانت تتسرب على طول الشواطىء الاطلنتكية، وبفضل المساعدات التي تلقتها من طرف

رجال الاعمال والعسكريين في وهران». وبعد اثبات النتائج التي تمخضت عنها الفتنة، ادرج الباحث وثائق مغربية حول الموضوع من بينها وثيقة مطولة جدا

تحمل العنوان التالي : «تذكرة نافعة ونصيحة جامعة مضمونها ان الامام الشرعي للمغرب الاقصى هو السلطان الحالي ، والتحذير من الاغترار بأباطيل النائر الخارج عليه»، وهي مشمولة بامضاء 22 فقيها من مشاهير علماء فاس وغيرهم .

- «جرد عام لوثائق الهيئة الدبلوماسية المعتمدة سابقا بطنجة» لمحمد الامين البزاز اكد الباحث في البداية ان الوثائق الاجنبية تعد مصدرا ثميننا لا غنى للباحثين عن تجاهله. ثم قدم لنا توضيحات عامة عن وثائق الهيئة الدبلوماسية المعتمدة سابقا بطنجة، مشيرا الى انها تتضمن معلومات ثمينة وغزيرة سواء عن نشاط هذه الهيئة وعلاقاتها مع المخزن، او عن الحالة الداخلية في البلاد خاصة في نهاية القرن 19 وبداية 20. وادرج في الاخير اللائحة الكاملة لهذه الوثائق محددا مواضيعها وارقامها .

وبالاضافة الى هذه الدراسات والابحاث، تضمن العدد الرابع من مجلة دار النيابة ما يلي :

- حول نقل مقر سوق البقر بطنجة في القرن 19 .
- الظواهر الشريفة المنعم بها على الرهبان الاسبان (المجموعة الثانية)

- وثائق مغربية عن المشاكل الناجمة عن التسرب الاوروبي الى المغرب .

- ببليوغرافية وثائقية حول فهارس الخزانة الحسنية بالرباط .